



خبراء البورصة وسوق المال:

فتح البورصة ضرورة اقتصادية بعيداً عن «قراعة» مورجان قواعد الاستحواذ تمنع الأجانب أو رجال الأعمال من السيطرة على



■ صلاح حيدر



■ د. عبدو عبد الهادي



■ محمد عبدالعال



■ د. هاني سري الدين

ما زال القلق من تبعات الخروج من المؤشرات الاقتصادية يسيطر على المهتمين بسوق المال فلم يبق سوى أيام قليلة ويعلن مؤشر مورجان ستانلي خروج البورصة المصرية من قائمة الأسواق الناشئة لتعود إلى صفوف الأسواق المتقدمة إذا لم يتم استئناف التداول حتى انتهاء مهلة الـ ٤٠ جلسة. هل خطر الخروج من المؤشرات العالمية يستدعي المغامرة باستئناف التداول رغم عدم استقرار الأوضاع السياسية في مصر؟ وهل المستثمر الأجنبي سوف يبقى في السوق المصري إذا لم تخرج بورصتنا من هذه المؤشرات؟ تساؤلات الشارع المصري طرحتها الأخبار على خبراء الأوراق المالية للتعرف على حقيقة الموقف.

مخاوف وهمية

يقول د. هاني سري الدين رئيس هيئة سوق المال الأسبق إن المسألة لا تتعلق باستمرارها في مؤشر مورجان ستانلي أم لا فهناك أسباب عديدة أخرى تدعو لحتمية إعادة التداول في البورصة فمما فيها أن البورصة تعد أساسية للكثيرين في النوع الاجتماعي

الوحيد لهم واستمرار إغلاق البورصة معناه أننا نحرم فئة ليست قليلة من استخدام أموالها، أضف إلى ذلك أن إغلاق البورصة يعطل نمو السوق الأولية التي تستخدمها الشركات لزيادة رؤوس أموالها، كما أن ٤٥ ألف موظف في شركات السمسرة بدأوا يشعرون بالمعاناة الشديدة من تعطل التداول حيث تعد العمولة التي تحصل عليها الشركات مورداً أساسياً من موارد الدخل فيها، وقال سري الدين إن اليابان مؤخراً فيها ٤٨ ألف قتيل وشعيرة ٤ مفاعلات نووية وشررت أسكاي ومع ذلك لم تعلق البورصة

سوى ٢ ساعات وبورصة تونس عادت للعمل بعد أسبوعين من الأحداث وبورصة نيويورك لم تتعطل في أحداث ١١ سبتمبر أكثر من ٢ أيام وحول المخاوف من سيطرة الأجانب أو بعض كبار رجال الأعمال على الشركات والأسهم الحيوية استغلالاً لرخص سعرها عند فتح البورصة قال سري الدين إن هناك قواعد للاستحواذ معمول بها في البورصة تمنع استحواذ أي شخص أو جهة أو مجموعة على أكثر من ٣٠٪ من أي شركة مفيدة في البورصة وكل عملية تتم بكون معلوماً أطرافها بالتحديد عند البنك المركزي وشركة المفوضية وإدارة البورصة والرقابة المالية لضمان عدم الاستحواذ على أكثر من ٣٠٪ من الشركة

ويقول صلاح حيدر المدير لشركة ديبويرر للاستشارات إن عدم فتح السوق المصري لقرارات طويلة بعد ثورة ٢٥ يناير أعادت عدداً من المؤشرات النظر في وصفيّة البورصة المصرية داخل مكونات محافظتها العالمية الأمر الذي قد يحدث اضطراباً جسيماً للبورصة المصرية بالتزامن مع الاستقرار المتوقع حدودها جبراً انخفاض معدلات النمو للاقتصاد

تحقيق:

هشام مبارك أحمد زكريا

على الجانب الآخر أكد الدكتور عبدو عبد الهادي عضو مجلس إدارة شركة ليبون للمسمرة أن الخروج من المؤشرات العالمية وفي مقدمتها مؤشر مورجان ستانلي ما هو إلا قراعة يستخدمها البعض للضغط على المستثمرين ودفعهم للفتالة باستئناف التداول قبل أن يواجة خطر الاستبعاد من هذه المؤشرات وذلك دون اتخاذ الإجراءات الكافية لحماية السوق والحفاظ على استثمارات

كوابيس المستثمرين

وقال عبد الهادي إن هناك ما هو أخطر من مورجان ستانلي الذي أصبح يحظر كوابيس المستثمرين وهو مقاييس أداء شركات السمسرة وحجم الإفلاس بها خاصة أن الفترة القادمة إن لم تتخذ الحكومة موقفاً أكثر دعماً للشركات سوف تشهد حالات كثيرة لتخفيض رؤوس أموال شركات السمسرة وإفلاس

إيرتو للتكييف والأجهزة الكهربائية
نجم يتلأأ في سماء الأجهزة الكهربائية
صلاح حسب الله: أسعارنا لا تقارن ونتحدى

